

## عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي

إشارة إلى مشروحك على كتاب عطوفة أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم (م.ش.ق/٢٢/٨٨٥٢) تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣ والذي يطلب فيه بيان الرأي ببعض القضايا المتعلقة بنقابة الجيولوجيين الأردنيين الواردة في كتاب سعادة نقيب الجيولوجيين رقم (ن ج/٦٧٠/٢٠٢٢) تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠، والبند (٣) من كتاب سعادته رقم (ن ج/٥٨/٢٠٢٣) تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣.

بعد دراسة الموضوع والاطلاع على التصريحات ذات العلاقة نبين لعطوفتكم

ما يلي:-

أولاً:- من حيث القانون:-

١- تنص المادة (٥) من القانون المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ على ما يلي:-  
"لا يجوز الغاء نص شريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء او يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع."

٢- تنص المادة (٤٤) من قانون نقابة الجيولوجيين رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي:-

"يحدد بنظام حقوق تقاعد الأعضاء ومساعدتهم ضمن الإمكانيات المادية لصندوق النقابة".

٣- تنص المادة (٥٠) من القانون ذاته، على ما يلي:-

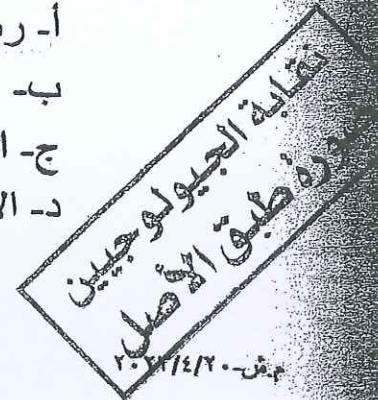
١- تتفاوت موارد التقاعد من :-

أ- رسوم التسجيل ورسوم اعادة التسجيل.

ب- الرسوم السنوية.

ج- العوائد التي تستوفى لصندوق التقاعد من الاعضاء.

د- الاعانات والهبات التي يوافق عليها مجلس الوزراء.



هـ بدلات الاشتراك في مجلة النقابة وأثمان مطبوعاتها.  
وـ ومن نسبة لا تزيد عن (٥٪) من دخل الجيولوجي من مهنة  
الجيولوجي حسب التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل .

٢ـ تحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجباتها في النظام الداخلي  
أو في أنظمة توضع لهذه الغاية".

٤ـ ينص المادة (٥١) من القانون ذاته، على ما يلى:-

"مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة ومن وظائفه أن يقوم  
بتحصيل الأموال وحفظها والإقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار  
الرسوم وأقرار صرف النفقات التي تستلزمها إدارة النقابة ضمن حدود  
الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الأمور الأخرى  
المتعلقة بالنقابة وله في ظروف طارئة اصدار ملحق أو أكثر للموازنة  
لتسييد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في أول اجتماع  
لها بعد الإصدار".

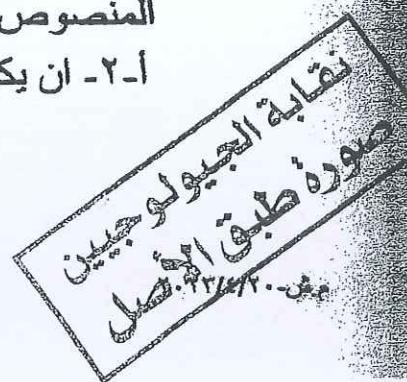
٥ـ ينص مطلع المادة (١١) من نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين  
رقم (٥١) لسنة ١٩٩٦، على ما يلى:-

"يعتبر جميع الجيولوجيين المسجلين في النقابة أعضاء في الصندوق حكما  
من تاريخ العمل بهذا النظام ويشترط في ذلك ما يلى: - .....".

٦ـ ينص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من النظام، على ما  
يلى:-

"يشترط للاستفادة من التقاعد والتأمين الاجتماعي في أي من الحالات  
المنصوص عليها في هذا النظام ما يلى:-

أـ ٢ـ ان يكون العضو مسداً لاملاة التزاماته المالية للنقابة والصندوق.". .



٧- تنص الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من النظام الداخلي لنقابة الجيولوجيين رقم

(٥٢) لسنة ٢٠١٣، على ما يلي:-

"أ- تستوفى النقابة الرسوم التالية:-

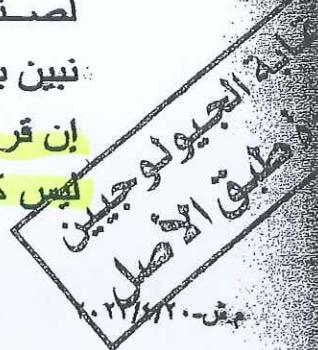
- ١- خمسين ديناراً رسم تسجيل يدفع لمرة واحدة.
- ٢- أربعة وعشرين ديناراً رسوم اشتراكات سنوية.
- ٣- مائة دينار رسوم إعادة تسجيل.".

ثانياً: من حيث الواقع :-

صوّرت الهيئة العامة لنقابة الجيولوجيين في اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٣ بعدم الزامية الاشتراك في صندوق التقاعد وجعله اختيارياً وبيناء على ذلك قام بعض الزملاء الجيولوجيين بوقف سداد التزاماتهم المالية تجاه صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين وقبل أن يتم تعديل التشريعات اللازمة لذلك لاسيما وأن الصندوق يعاني من نقص السيولة المالية وعليه تم وقف الرواتب التقاعدية حيث تراكم الدين على الصندوق للمتقاعدين حوالي (٣٠٠) ألف دينار ولكن يملك الصندوق أصول عقارية مقدرة بحوالي (٣) مليون دينار، وهناك قضايا مرفوعة لدى المحاكم من قبل الزملاء الجيولوجيين المتقاعدين على صندوق التقاعد مطالبين برواتبهم المستحقة والتي تم وقفها لعدم توافر السيولة المالية لدفع هذه الرواتب، وعليه يطلب سعادته إبداء الرأي القانوني بشأن مجموعة من القضايا.

ثالثاً:- ١- فيما يتعلق بحال جعل الانساب للصندوق اختيارياً أو تصفيته وبيع الأصول، ماهي حقوق الجيولوجيين الذين أوقفوا سداد التزاماتهم المالية لصندوق التقاعد وهل لهم الحق بإعادة جزء أو كل ما دفعوه للصندوق، نبين بهذا الصدد ما يلي:-

إن قرار الهيئة العامة لنقابة بعدم إلزامية الإشتراك في صندوق التقاعد ليس كافياً لهذه الغاية في ظل نص المادة (١١) من نظام التقاعد والتأمين

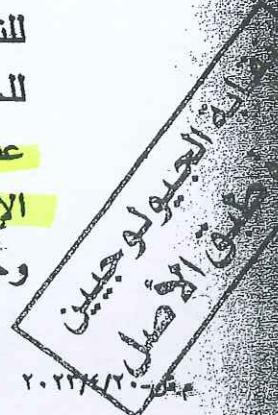


الاجتماعي المشار اليه أعلاه التي اعتبرت جميع الجيولوجيين المسجلين في النقابة أعضاء في صندوق التقاعد حكماً وبالتالي لا بد وبعد صدور قرار الهيئة العامة السير في إجراءات تعديل نظام التقاعد حسب الأصول القانونية وكذلك الحال إذا ما صدر قرار عن الهيئة العامة للنقابة بتصفيه الصندوق لا بد أن يكون ذلك من خلال نظام معدل لنظام التقاعد الحالي يبين كيفية التصفية وحقوق أعضاء النقابة المشتركين في الصندوق وحقوق النقابة وغيره، وعليه لا يحق للجيولوجيين التوقف عن سداد التزاماتهم المالية لصندوق التقاعد إلا بعد استكمال جميع الإجراءات التي بيّناها سابقاً، هذا من جهة،

ومن جهة أخرى، تعتبر إشتراكات الجيولوجيين في صندوق التقاعد من الموارد المالية للنقابة سندأ لأحكام البند (ج ١/٥٠) من قانون النقابة وبالتالي في حال عدم رغبة هؤلاء الجيولوجيين بالاشتراك في صندوق التقاعد بعد استكمال إجراءات جعل الاشتراك فيه اختيارياً فإنهم لا يستحقون أي جزء من المبالغ التي قاموا بدفعها كإشتراكات في الصندوق عن الفترات السابقة.

٢- فيما يتعلق بحال إذا ما قررت الهيئة العامة تصفية صندوق التقاعد وبيع ممتلكاته ما هي حقوق الجيولوجيين المتقاعدين الذين تقاضوا رواتب تقاعدية أكثر مما تم دفعه للصندوق كاشتراكات لا سيما وأن المجلس قرر بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ اعتبار الرواتب صفر (أي تصفيه رواتب)، نبين بهذا الصدد ما يلي:-

لا يكفي لتصفيه صندوق التقاعد الحصول على قرار من الهيئة العامة للنقابة وإنما يجب إصدار نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين سندأ لأحكام المادة (٥) من القانون المدني التي تنص على عدم جواز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ويتم بموجب هذا النظام تشكيل لجنة تتولى تصفيه صندوق التقاعد وحصر أمواله وموجوداته وعوائد استثماراته وبيان مقدار العائدات



التقاعدية المدفوعة وبيان الالتزامات المالية المترتبة عليه، وعلى مجلس النقابة بناء على تنصيب لجنة التصفية القيام بتسديد جميع الالتزامات المالية المترتبة على الصندوق للغير وإعادة عوائد التقاعد والتأمين الاجتماعي لأعضاء النقابة التي قاموا بدفعها وكذلك إعادة المبلغ التي تم تخصيصها من موازنة النقابة وما يتبقى من أموال الصندوق بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة عليه للنقابة.

وفيما يتعلق بحقوق الجيولوجيين المتقاعدين الذين تقاضوا رواتب تقاعدية أكثر مما تم دفعه للصندوق كاشتراكات، فإننا نؤكّد على أنّ النظام المعدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي هو الذي يحدد حقوق الأعضاء والالتزامات المترتبة عليهم بما في ذلك حقوق الجيولوجيين المتقاعدين حيث أن النص على إيقاف الرواتب التقاعدية للجيولوجيين المتقاعدين بسبب تصفية صندوق التقاعد في النظام المعدل لغاليات التصفية يتفق وأحكام القانون سندًا لأحكام المادة (٤٤) من قانون النقابة التي بينت أن حقوق تقاعد الأعضاء تحدُّد بنظام ضمن الإمكانيات المالية لصندوق التقاعة.

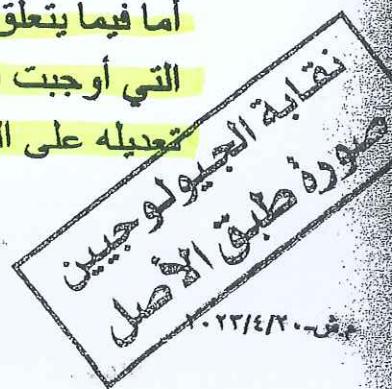
٣- فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والتعديلات المطلوبة على كل من قانون النقابة ونظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين لتحويل نظام

التقاعد من إلزامي إلى اختياري، نبين بهذا الصدد ما يلي:-

لم يحدد قانون النقابة في المادة (٤٤) منه فيما إذا كان انتساب أعضاء النقابة لصندوق التقاعد إلزامي أم اختياري وترك أمر تنظيم ذلك لنظام في ضوء الإمكانيات المالية للنقابة، وعليه لا يحتاج قانون النقابة إلى تعديل من أجل تحقيق هذه الغاية.

أما فيما يتعلق بنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي فإن المادة (١١) منه هي التي أوجبت إلزامية الاشتراك في صندوق التقاعد وعليه تكون إجراءات

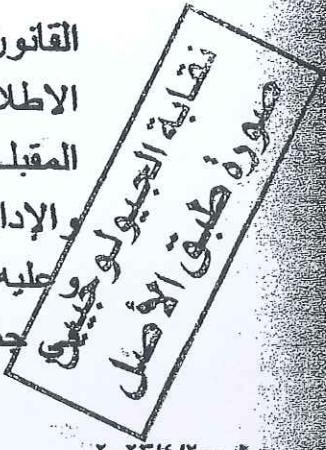
تعديلاته على النحو التالي:-



- أـ يُعد مجلس النقابة مشروع نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين سندًا لأحكام المادة (٢٦) من قانون النقابة.
- بـ يقدم مشروع النظام المعدل الذي وافق عليه وأعاده مجلس النقابة إلى الهيئة العامة للنقابة في اجتماع عادي أو استثنائي يعقد لهذه الغاية سندًا لأحكام الفقرة (١٣/هـ) من قانون نقابة.
- جـ إذا ما تم إقرار التعديل من الهيئة العامة للنقابة يرفع مشروع النظام إلى دولة رئيس الوزراء من خلال معايير الطاقة والثروة المعدنية للسير في الإجراءات الدستورية لإصداره.
- هذا مع ضرورة إجراء دراسة إكتوارية تتعلق بالمركز المالي لصنف التقاعد في حال الانتقال من إلزامية الاشتراك فيه إلى اختيارية الاشتراك و هل تحتاج الأحكام الأخرى الواردة في نظام التقاعد إلى تعديل بناء على هذه الدراسة أم لا.
- ٤ـ فيما يتعلق برد الهيئة العامة للتقارير المالية والإدارية للسنوات من ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢١ وبدون أسباب (المجلس المنتهي ولايته) ما هو الإجراء القانوني المطلوب من المجلس الجديد القيام به حال ذلك، نبين بهذا الصدد ما يلي:-

إن المادة (٥٢) من قانون النقابة تنص على أن مجلس النقابة يضع ميزانية للسنة المالية المقبلة ويرسلها على الهيئة العامة للتصديق كما أنه يقدم الحساب الختامي للسنة المالية السابقة إلى الهيئة العامة للصادقة عليه، حيث يحق للهيئة العامة وفق أحكام المادة (ج/١٣) من القانون اعتماد الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات وتعيين فاحص الحسابات للسنة المقبلة، ولم يعالج القانون حال رد الهيئة العامة للتقارير المالية والإدارية.

بـ وهو عليه وبما أن الفقرة (و/١٣) من القانون تمنح الحق للهيئة العامة النظر في جميع الشؤون التي تهم النقابة، فإننا نرى إعادة عرض هذه التقارير



المالية والإدارية على الهيئة العامة إما في اجتماع عادي أو استثنائي لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٥- فيما يتعلق بحق المجلس برفع قضايا على الجيولوجيين غير الملزمين بسداد التزاماتهم المالية تجاه صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي وكذلك اشتراكات النقابة، نبين بهذا الصدد ما يلي:-

أ- في حال عدم تسديد عضو النقابة رسوم النقابة السنوية فإنه يتربّع على ذلك ما يلي:-

• عدم نشر اسمه في الجريدة الرسمية ضمن أسماء الجيولوجيين الذين يحق لهم مزاولة المهنة سندًا لأحكام المادة (٨) من القانون.

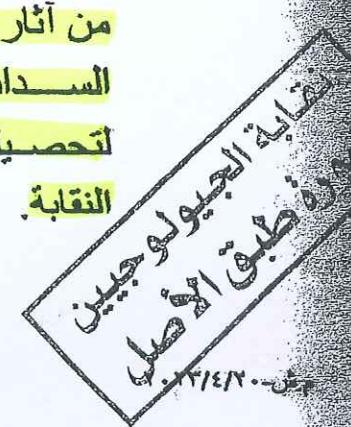
• حذف اسم الجيولوجي من سجل الجيولوجيين المزاولين سندًا لأحكام المادة (١٠/ب) من القانون.

• لا يعتبر الجيولوجي غير المسدد من أعضاء الهيئة العامة للنقابة سندًا لأحكام المادة (١٢) من القانون.

• في حال عدم تسديد الرسوم السنوية قبل شهر آذار من كل سنة تفرض على الجيولوجي غرامة بنسبة (٢٥٪) من تلك الرسوم سندًا لأحكام المادة (٥) من النظام الداخلي لنقابة الجيولوجيين.

ب- كما يشترط للاستفادة من التقاعد والتأمين الاجتماعي أن يكون العضو مسداً لـكامل التزاماته المالية للنقابة وللصندوق سندًا لأحكام البند (٢٢/أ) من نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي.

وباستعراض ما يتربّع على عضو النقابة غير المسدد لالتزاماته المالية من آثار تم بيانها أعلاه، نرى أن تلك الآثار كافية لحث العضو على السداد، إلا أن ذلك لا يمنع مجلس النقابة من اللجوء إلى القضاء لتحصيل الأموال المستحقة للنقابة سندًا لأحكام المادة (٥١) من قانون



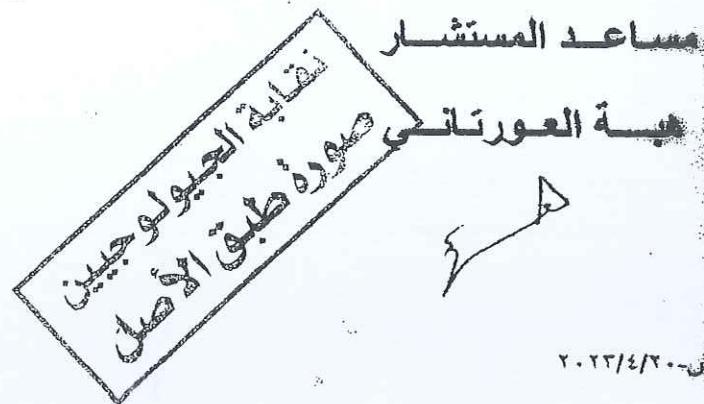
٦- وفيما يتعلق ببيان الرأي حول المقصود بالرسوم السنوية المترتبة للنقاية تحديداً، وهل هي فقط الرسوم المكلف المشترك بتسيدها والمفصلة في المادة (٢٤/١) من النظام الداخلي، وهل يتدرج تحت مسمى رسوم النقاية ما يعرف باشتراكات صندوق التقاعد أم لا، وبهذا الصدد نبين ما يلى:-

يقصد برسم التسجيل المنصوص عليه في المادة (٥٠) من قانون النقاية مبلغ الخمسين ديناراً التي تدفع كرسم تسجيل لمرة واحدة سنداً لأحكام البند (٢٤/١) من النظام الداخلي، كما يقصد برسم إعادة التسجيل المنصوص عليه في المادة (٥٠) من قانون النقاية مبلغ المائة دينار المنصوص عليه في البند (٢٤/٣) من النظام الداخلي، في حين يقصد بالرسوم السنوية المنصوص عليها في البند (ب/١) من قانون النقاية مبلغ الأربعة وعشرين ديناراً التي تدفع كرسوم اشتراكات سنوية وفق نص البند (٢٤/٢) من النظام الداخلي، وبالتالي فإن هذا فقط ما ينصرف إليه تعبير الرسوم حيثما وردت في قانون النقاية أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه ولا تشمل العوائد التي تستوفى لصندوق التقاعد من الاعضاء وقد فرق البند (٢٢/٢) من نظام التقاعد بين الالتزامات المالية للنقاية والالتزامات المالية للصندوق عند الحديث عن شروط استحقاق الراتب التقاعدي.

هذا ما نراه بشأن الموضوع مدار البحث.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام.

المستشار  
خالد المدغنى



٢٠٢٣/٤/٢٠